

تولجيه الصرفي للقراءات القرآنية

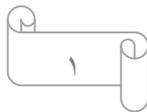
في كنز العرفان للمقداد السيوري (ت ٨٢٦ هـ)

أ.م.د. رياض رحيم ثعبان

كلية الدراسات القرآنية جامعة بابل

M.D. Reyadh Raheem Thuban Al-Mansoori

College of The Studies of Quran/ University of Babylon

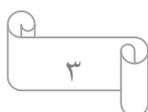


خلاصة البحث

لا يخفى على القارئ ما للقراءات القرآنية من أهمية كبيرة وأثر بيّن في الدراسات اللغوية، فهي أحد مصادر السماع الرئيسة، وقد اهتم العلماء بها وألوهها عنايتهم، وبحثوا عن وجوهها ومن العلماء الذين وجدّوها القراءات القرآنية المقداد السيوري هذا العالم النحرير الذي سبر أغوار العربية وخاض في غمارها، وبعد الاطلاع على توجيهاته عكفُ النية على دراسة توجيهاته الصرفية، فجمتُها من مظانها وعرضتُها في هذا البحث بصورة مسائل متتابعة بعدّ أن جعلتها في قسمين: الأسماء والأفعال، فُكرتُ في كل مسألة توجيه المقداد السيوري، وعكفُ الموازنة بين توجيهه وتوجيهات من سبقه من العلماء؛ لغرض الوقوف على مقدار الشبه والاختلاف والأثر والتأثر ثم أُشرتُ إلى توجيهات العلماء الذين جاؤوا بعده ممن كانت توجيهاتهم قريبة من توجيهه. وتبيّن أن تطبيقات المقداد السيوري العملية للتوجيه تشهد له بالبراعة وطول الباع، فهو يذكر أصوب التوجيهات ويعضدها بحجج مقنعة، وقد أفاد في قسم منها ممن سبقه، إلا إنه انماز برقي عرضه وجمال سرده، ديدنه التيسير على من قرأ. وقد أجاد في عرض آراء من سبقه، ومناقشتها مناقشة المتثبت المتفحص الدقيق ووضع ما يدخله الوهن منها، وأيّد ما يستحق التأييد، وشفع مناقشته بأدلة مفحمة وحجج متينة.

Search Summary

It is not secret to the reader what the Quranic readings of great importance and impact in the linguistic studies, it is one of the sources of the main hearing, and the scientists were interested in them and their attention, and looked for faces, and scientists who directed the Quranic readings Meqdad Alsuri this liberal world, After reviewing his directives, we had the intention to study his oriental directives, so we gathered them from their mazanha and presented them in this research in a sequential manner. We mentioned in each issue the guidance of Mekdad al-Sayuri, And we held the balance between guidance and guidance from the previous scholars; to identify the amount of similarity, difference, impact and impact. We then refer to the guidance of the scientists who came after him who were guided close to directing. It turns out that the applications of Mekdad al-Siouri process of guidance testify to him brilliance and length of the sale, he mentions the most correct directions and equipped with convincing arguments, and has reported in some of the previous ones, but he embroiled in his presentation and the beauty of his narration, Didan facilitation to read. He has been able to present the views of his predecessor, and discuss the discussion of the investigator scrutinized meticulous, and the weakness of the weakness of them, and supported what deserves support, and to discuss the discussion with compelling evidence and solid arguments.



المقدمة

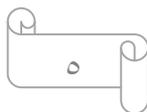
النصُ القرآنيُّ أهمُّ نصٍّ على وجه الأرض، فهو كتليدٌ تجدد بتلاوته فحسب، بل هو دستور للحياة بكل تفاصيلها، ولا تُلْكُ فاختلاف قراءته وأداء كلماته لأهمية كبيرة اكتسبها من أهمية النصِّ، ولا سيما أن هذا الاختلاف في الألفاظ والأصوات والحركات قد يصعبه اختلاف في المعنى، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تمثل القراءات نصًّا عربيًّا قديماً، وتتوقف على حجيتها وتواترها فصاحة ما ورد فيها من ألفاظ وأصوات، فإذا ثبتت صحة القراءة وتُحجِّجُ تثبت تبعاً لذلك فصاحتها وسلامتها اللغوية؛ مما يجعلنا قادرين على القياس عليها ومحاكاتها في استعمالنا اللغوية الفصيحة وإذا ثبت أنها خاضعة للاجتهد والخطأ والصواب لم يمكن الاطمئنان إلى فصاحتها.

والباعث إلى الخوض في غمار هذا الموضوع أمران: أولهما: القراءة القرآنية، واتصالها بالقرآن الكريم، وكونها منبعاً صافياً من منابع السماع، وثانيهما: شخصية المقداد السيوري (ت ٨٢٦ هـ)، فهو عالم متبحر نحير، سبر أغوار علوم عدة وخاض غمار العربية.

وعند الاطلاع على توجيهات المقداد السيورفي مدونته التفسيرية القيمة (كنز العرفان في فقه القرآن) تبين أنه وجه القراءات القرآنية في خمسة وعشرين موضعاً، كانت حصة التوجيه الصوتي منها موضعاً واحداً، وللتوجيه الصرفي ستة مواضع، وحظي التوجيه النحوي بأربعة شواهد موضعاً، وللتوجيه الدلالي أربعة مواضع.

وبعد الاطلاع على براعته في التوجيه عقفُ النية والعزم على دراسة توجيهاته في المستوى الصرفي قد اتضح أنه وجه القراءات القرآنية توجيهاً صرفياً في ستة مواضع، كانت حصة الأسماء منها ثلاثة مواضع، وحصة الأفعال مثلها وقد اقتضت طبيعة البحث أن يرتب بصورة مسائل متتابعة تحت هذين القسمين ذكرتُ في كل مسألة منها توجيه المقداد السيوري، وعقدتُ الموازنة بين توجيهه وتوجيهات من سبقه؛ للوقوف على مقدار الشبه والاختلاف. ثم أشرتُ إلى توجيهات العلماء الذين جاؤوا بعده ممن كانت توجيهاتهم قريبة من توجيهه.

وختمتُ بحثي هذا بمجموعة من النتائج، من شأنها أن تسلط الضوء على ما ضمّه
البحث، وما توصلتُ إليه. وذكّرتُ بعدها أهم المصادر والمراجع التي رجعتُ إليها مما ورد ذكره
في هوامش الكتاب.



توجيه القراءات القرآنية

مفهوم التوجيه

التوجيه لغةً:

توجيه الشيء جعله على جهة فيستقيم، والأصل في الوجه المقابلة، قال ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ): ((الواو والجيم والهاء أضلُّ واحد يدلُّ على مقابلةٍ لشيءٍ . ووجهتُ الشيء : جعلته على جهةٍ ... ولتَّجَّبه أن تُحفر تحت القنائة أو البيخة ثم تُضجِعها))^(١)، وجَّه الأمر يوجِّه له تدبيراً من جهةٍ أخرى إذا لم يستقم على جهته^(٢) . فهو تقلاب الأمر حتى يستقيم له وجه حسن، (أصل هذا في الحجر يوضع في البناء فلا يستقيم، فيقلبُ على وجه آخر فيستقيم))^(٣)، وهذا ما يحدث مع القراءة ورواية الشعر، فالموجه يقاب النص الذي أمامه حتى يستقيم.

التوجيه اصطلاحاً

ولتَّجَّبه بوصفه مصطلحاً من مصطلحات علم القراءات لم نجدَ من وضع له حدًّا من متقدمي العلماء ومتأخريهم على الرغم من استعمالهم لكلمة التوجيه والوجه، وما شاكلهما، وعند الاطلاع على استعمالاتهم لهذه المصطلحات يتضح أن استعمالهم له لا يبتعد كثيراً عن الدلالة المعجمية والقروية، حقيقة قارئة في الدرس اللساني القائم على مراعاة الاستعمال الذي يمثل الصورة البيانية الواضحة، فالتشريع اللغوي يقوم على الإقرار بأهمية الاستعمالات التداولية عند مستعملي اللغة، فالقرآن الكريم يمثل أعلى مراتب المقاربات التداولية الاستعمالية، وكذلك المعجمات العربية التي راعت استعمالات العرب في نظمهم ونثرهم.

ويبدو للباحث أن توثيقية القرآنية يُراد به بيان أن القراءة لها وجه في العربية يوافق ضوابط اللغة فيقال على سبيل التمثيل: توجيه القراءة كذا وكذا، أو وجهها كذا وكذا؛ لإثبات موافقتها لسنن العرب في كلامها، وعدم خروجها عن القواعد الأصيلة للغة العربية بما إن لم يستقم توجيهه من جهة يصار إليه من جهة أخرى^(٤).

توجيه القراءات القرآنية عند علماء الحلة

على الرغم من أن علماء الحلة لم يبيدوا نول معنى التوجيه عمومًا أو معنى التوجيه اللغوي أو أحد أقسامه يدًا أننا نجد بين ثنايا كتبهم توجيهات لقراءات عدة أجادوا فيها التطبيق على الرغم من إهمالهم الجانب النظري للتوجيه، فالتطبيقات العملية للتوجيه ماثلة في كتبهم في مواضع كثيرة، وهي تشهد ببراعتهم، وطول باعهم، ودقة عنايتهم، ولطف صنعتهم.

وقد وجدنا علماء الحلة القراءات القرآنية في مواضع عدة، وقد شملت توجيهاتهم مستويات اللغة الأربعة. وهذا ما نجده عند عدد منهم، ومن أبرزهم المقداد السيوري الحلي الذي سأتناول توجيهاته الصرفية في هذا البحث.

التوجيه الصرفي عند المقداد السيوري (ت ٨٢٦ هـ)

وجدنا المقداد السيوري القراءات القرآنية توجيهًا صرفيًا في مواضع عدة، عمد إلى استقصائها في كتابه (كنز العرفان في فقه القرآن) جاهلاً، وبلغ عدد المواضع التي استقصتها - وأجزم بعدم وجود ما سواها في الكتاب المذكور - ستة مواضع، وفيما يلي عرض لها:

أو لا : التوجيه الصرفي في الأسماء:

قيامًا وقيامًا وقوامًا

في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ [سورة النساء / ٥] المقداد السيوري: ((وقرئ قيامًا بمعنى قيامًا، وفي الشواذ (قوامًا) وقوام الشيء ما يقوم به، كما يقال: هو ملك الأمر لما يملك به))^(٥). فالجذر اللغوي للقراءات الثلاث واحد (ق و م) بيد أن الصيغ الصرفية تباينت، وعدّ قراءتي (قيامًا) و(قوامًا) بمعنى واحد، والمراد بهما المصدران قاء قراء (قوامًا) فهي تدل على الذات التي يقوم بها، لا على الحدث. وفيما يأتي عرض لتوجيهات العلماء الذين سبقوا المقداد السيوري، فقد وجدنا القراءات الثلاث توجيهات صرفية، سأعرضها ههنا:

قال الفراء (ت ٢٠٧ هـ): ((قواما وقياما. وقرألْمَنَافِعَ نِزِيًّا (قيما) والمعنى - والله أعلم - واحد.))^(٦)، فعد القراءات الثلاث تدل على معنى واحد، بلحاظ ما تؤديه من معنى الحدث.

وقال أبو عبيدة (ت ٢١٠ هـ): ((قياما: مصدر يقيمكم، ويجيء في الكلام في معنى قوام فيكسر وا، فما هو من الذي يقيمكم وا، فما أذهبوا الواو لكسرة القاف، وتركها بعضهم كما قالوا: ضياء للناس وضواء للناس))^(٧)، فعد قياما) مصدرا، وسرعان ما أجاز كونه دالا على الذات.

وقال الطبري: ((فإن قياماً) أي يومه) (ق) و(م) (أ) في معنى واحد. وإنما (القيام) أصله (القوام)، غير أن (القاف) التي قبل (الواو) كانت مكسورة، جعلت الواو ياء؛ لكسرة ما قبلها، كما يقال ضد (م) نصياماً (أ)، و(ل) تصد يالا، ويقال منه: (فلان قوام أهل بيته) و(قيام أهل بيته) واختلفت القراءة في قراءة ذلك.))^(٨)، فكلها مصادر عنده، بيد أنها اختلفت في ألفاظها، ويبدو لي أنها استعمالات لهجية.

وقال السمرقندي (ت ٣٧٠ هـ): ((قرأ نافع وابن عامر: ﴿الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ بكسر القاف ونصب الياء بغير ألف، والباقون بالألف ومعناها قريب. وقال أهل اللغات قياماً (أ) وهم واقيماً (أ) بمعنى واحد))^(٩)، وهو قريب مما ذكره الطبري، ويوافقه في المعنى.

وقتلهم سألزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) الدلالي للقراءتين، إذ يرى أن قياماً (أ) بمعنى (قياماً) فالمصدرية حاضرة في القراءتين أم (أ) قراءة (م) (أ) بالواو فهي تعني أن قوام الشيء: ما يقوم به، وبه يكون ملاك الأمر^(١٠)، فعد قراءتي (قياماً) و(قياماً) بمعنى واحد، والمراد بهما المصدر أم (أ) قراءة (قياماً) فهي تدل على الذات التي يقوم بها.

وقال ابن عطية: ((فالأصوب فيه قراءة الجماعة قياماً (أ) جمع قيقمة، أي مأخوذ من قياماً (أ) بمعنى قياماً (أ) قال: هي مصدر كقيام وقوام وأصلها قوم، ولكن شذت في الرد إلى الياء كما شذت قولهم: جواد في جمع جواد، وكما قالت بنو ضبة: طويلوط يال، ونحو هذا، وقوما وقواما وقياماً، معناه ثباتاً في صلاح الحال، ودواماً في ذلك، وقرأ نافع وابن عامر قياماً بغير ألف، وروي أن أبا عمرو فتح القاف من قوله: قياماً (أ)، وهم (أ) - كان أصله قياماً (أ) ففريت كسرة القاف للواو ياءاً للتناسب، ذكرها ابن مجاهد ولم ينسبها، وهي قراءة أبي عمرو والحسن، وقرأ الباقر قياماً وقرأت

طائفة (قواما) ((^{١١})، فعند (ما) جمع قيمة، وهو ما لم يذكره سواه، وهو مردود عند أبي علي
الفارسي (ت ٣٧٧ هـ).

وقال الفخر الرازي (ت ٦٠٦ هـ): ((وقال ابن عامر: الإتيع الاللكككق قيم م ا) وقد
يقال: هقلم قيم م كم ا قال: د(يقاي مطابواهم) [سورة الأنعام/ ١٦١]، وقرأ عبلله بن عمر
قو (م ا) بالواو، وقوام الشيء قوام به، كقولك: ملاك الأمر له ما ذلك به)) (^{١٢}).

تووسع أبو البقاء العكبري في ذكر القراءات وتوجيهاتها، مع بيان ما تؤديه من دلالات،
إذ قال: ((م ا) يقرأ بالياء والألف وهو در قام ، والياء بدل من الواو بدلت منها ماً
أعدت في الفعل وكان نقب له اكسرتولتقدير الاتجيع الاللكككق ببقيلابام انكم أجي قنائه ا.
ويقرأ قاي (م ا) بغير ألف، فيفلا أوة جلهذ ده ملذد در مالد و اللعو وض كان
القياس أن تذبالتو للوحد صديتها أسطها ، كصاحت الفحي و اللعو وض لكرايد لوهياء
ح ملاء لقي (م ا) فلتي لا له ا فلفي لو . الثاني ننه ط عقيمكف يموة دويد مله مع نى أن
الأمو و كل القيد لم لتفوس إكلبن قاو ه بله الوو . ج ه الثالث أن كولا صدقيد فاحذ ذ فتلا لف
كح لفت فخير ج قرقو: (م ب ك) سد رلقوف بو واور ألفو و فبح ه ألخ ده م هانصد در
قاو مقو املاذلو ذنو فظ دت ألفي صد در لصا دت فلفي لو . الثاني أدهاسا م لم ا
يقوم إليه مور ليه ص در)) (^{١٣})، فقيد (م ا) مصدر، وذكر ثلاثة أوجه ل (م ا) الأول
والثالث بمعنى المصدر، وإن اختلفت تفاصيلهما. والوجه الثاني بمعنى الجمع. وقو (م ا)
محتملة لمعنى المصدر، ومعنى الذات التي ي قام بها.

وقال البيضاوي (ت ٦٨٥ هـ): ((بي) ما به القياهم ا للمبالغة. وقرأ نافع وابن عامر
ق (ا) بمعناه، كعود بمعنى عياد. وقرأ (م ا) وهو ما يقام به)) (^{١٤})، فعديهم ا، وق (ما)
مصدرين، ولكن سد ميت بها الذات ؛ لقصد المبالغة، وق (م ا) يدل على الذات أيضا، ولكن ليس
بصيغة المصدر.

وقال أبو حيان الأندلسي : ((قَمِيْمًا فَدَكَّرَ الْقِيَامَ وَ... فَيُلْجُ ثُمَّ لَهُ ذَلِكَ كَيْفَ مَعَ
قِيَمَةٍ، إِنَّ كَانَ لَا تَمْلُهُ دِيَامًا وَ. قَائِمًا فَظَاهِرَ الْفَيْصِ دَرُ وَقَوْلًا مَ فَيُلْجُ: دَقْرَاو م .

وَقِيلَ لَهُ وَسَدِّمْ يَمْرُؤَ نَوْرِهِ، وَيُقَامُ كَيْفَهُ لِكُهُ وَمَلَا الْكُ م رِيهِمَا لَكَ بِهِ وَقَوْلًا مَ فَاخَطَّأً
عِنْدَ أَجْبَاتِهِ قَلَّاتِي وَ: أَلَمْ تَدِ الْقَوَامَجَةَ، زَالِكُ سَائِي .

وَقَالَ هُوَ فِي عَالِقِهِ أَحْرَعُ نَمِيَّ نَهْدُ دَرُو . قِيلَ لِمَنْ صَدُّ رُو . قَلَّاتِي وَ: أَلَمْ تَدِ الْقَوَامَةَ ،
وَأَلَمْ عَنِّي الْجَجَجِ لَهَا اللَّهُ بِبِقَالَمِ اتِكُمْ . ((١٥)) ، ف(قيما) يحتمل المصدر ويحتمل الجمع،
وأما القيام فهو مصدر لا غير، وفي (قوام) وجهان: المصدر، والذات.

وقال السمين الحلبي: ((فأما قراءة نافع وابن عامر ففيها ثلاثة أوجه، أحدهما: أن قِيَامًا
مصدرٌ كالقيام وليس مقصوراً منه، قال الكسائي والأخفش الفرّاء، فهو مصدر بمعنى القيام الذي
يُرَادُ بِالْمَثَبَاتِ وَالِدَوَامِ ... الثاني: أشقصورٌ من (قيام)، فحذفوا الألف تخفيفاً كما قالوا: خِيَمَ فِي
الْخِيَامِ (يَاطُ) (مَقُول) فِي مِخْيَاطٍ (مَقُول).

والثالث: أنه جمع (قِيَمَة) ك(بِم) في جميع مائة، والمعنى: أن الأموال كالقيم للنفوس لأن
بقاءها بها... وأما قراءة باقي السبعة فهو مصدر (قام) والأصل قوام فأب دلتلواو ياء للقاعدة
المعروفة)) (١٦)، فقيم يحتمل المصدر منطريقين، ويحتمل الجمع، أما القيام فهو مصدر لا
غير، ولم يغفل السمين الحلبي عن قراءة (قوام) إذ قال: ((وأما قراءة عبد الله بن عمر ففيها
وجهان، أحدهما: أنه مقلوب م لا هو ذلواذا، صدت الواو في المصدر، كما صحت في الفعل.
والثاني: أنه اسم لما يقوم به الشيء، وليس بمصدرٍ كقولهم: هذام لأك الأمر، أي يأم لك
به)) (١٧)، فهي تحتمل المصدر، واسم الذات.

وعند عقد الموازنة بين توجيهات العلماء الذين سبقوا المقداد السليوري من جهة وتوجيهات
المقداد من جهة أخرى نجد أن توجيهات المقداد السليوري لهذه القراءات كانت قريبة من التوجيهات
التي ذكرها كل من الزمخشري والعكبري أبو حيان الأندلسي والسمين الحلبي .

٢. المحصّات والمحصّات

في قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [سورة النساء / ٢٤]
قال المقداد السليوري: ((وقرئ بفتح الصاد، كما قلناه، وبكسرها على أنه اسم الفاعل؛ لأنهن

أدْ صَنَ فَرُوجَهْنَ (بالتزويج)) (١٨)؛ وتوجيه القراءتين ههنا بيِّن جلي، فصيغتهما (حصَنَات) تدلُّ على اسم المفعول، أي وقع عليهنَّ الإحصان بزواجهن؛ لأنَّ الزوج يحصن زوجته بأن يعفَّها وتعفَّه. وصيغتهما (حصَنَات) تدل على اسم الفاعل، أي قمن بالإحصان، فأحصنَّ أنفسهنَّ وحفظنها من الأجانب

وهذا عرض لتوجيهات العلماء الذين سبقوا المقداد السيوري يهدف إلى بيان مدى تأثره بمن سبقه في توجيه هاتين القراءتين.

قال الزجاج: (القراءة بالفتح أجفمَ عَ على الفتح في هذه، لأن معنَاها اللاتي أدْ صِنَ بالأزواج. ولو قولتُ حصَنَاتٍ لجاز لأنَّهُ يُجْ صِنَ فَرُوجَهْنَ بأن يتزوجن. وقد قرئت التي سوى الفتح (صَنَاتٍ) (والحصَنَاتِ) ((١٩)؛ فعدَّ القراءة الصائبة ههنا بالفتح، وهذا يعني صيغة اسم المفعول، ويبدو أنه لم يعلم بوجود قراءة بكسر الصاد، وهي ليست من القراءات السبع، بل هي قراءة: طلحة بن مصرف، والحسن البصري، وعلقمة (٢٠).

وقال الواحدي: ((واختلف القراءمُ في: صَنَاتٍ (فقرأوا بفتح الصاد وكسرها في جميع القرآن، إلا التي في هذه الآية، فإنهم اجتمعوا على الفتح، فمَن قرأ بالكسر جعل الفعلين، ومَن قرأ بالفتح جعل الفعل لغيره)) (٢١)؛ ففعل ما فعله الزجاج حين أنكر قراءة الكسر، وزاد عليه أن بيِّن المعنى الذي يترتب عنه.

وقال العكبري: ((هـ) ورُ عَ لَفِي تَحِ الصَّادِهِ ذَلَّ مَن رَّ ادَ بِهِنَّ الأَتْرُ وَ لَوْ ذَا التَّزْوِجِ مَدْ صَنَاتٍ بِالْفَتْحِ لَأَوْجَاهُ طَدَنَهُ أَلَيْ أَعَدَّ فَهَ اللَّفْظُ أَصَدَاتٍ فَعِي يَرِ الْهَمْزُ وَ ضَفِيْعُ قَرَأَ بِالْفَتْحِ كَرَدَ وَ لَمْ يَشَأْهُ وَ فَوَالْكَسْرُ عَ لَيْ أَلَيْسَ أَلْحَدَ ظُنُّنَ وَ جَ هَازِنُ أَوْ أَجَ هُونَ أَلْفَتْحُ عَ لَيْتَهُ نُجَّ بِلَانِزٍ وَ بِلَيْلٍ سَلَوَمَ شَتَقَ الْوَكْلِمَ تَهَ النَّحْدُ صَوِيْنَهُ أَوْمَ نَعُ)) (٢٢)؛ ولا يخفى أنَّ العكبريَّ قد فطن إلى نكتة لم يلتفت إليها من سبقه فالمحصَنَات - بفتح الصاد - أحصنهنَّ الأزواج أو الإسلام، فالإسلام أقرَّ العقود الشرعية، ورتَّب الحياة ونظَّم العلاقات الإنسانية بصورة تضمن صيانة المرأة في حال تطبيقيها.

وقال السمين الحلبي: (فأمَّا الفتحُ ففيه وجهان، أشهرهما: أناسدُ نداء الإحصان إلى غيرهن، وهو إمَّا الأزواج أو الأولياء، فإن يلزومُ حصَنُ امرأته أي: عَفَّها، والوليُّ حصَنُها بالتزويج أيضاً والله

يُحْدِثُ نُهُماً بِذَلِكَ. والثاني: أن هذا المفتوحَ الصادِ بمنزلة المكسور، يعني أنهم فاعلٌ أو نمتدَّ ذُ فَتَحُ عَيْنَ اسْمِ الْفَاعِلِ فِي ثَلَاثَةِ الْفَأْظِ صَدَنَ فَهُوَ صَدَنٌ وَالْقَحُّ فَهُوَ لِقَاحٌ أَمْدُهُ بِ فَهُوَ بِ ب. وأما الكسر فإنه أسند الإحصان إليهن؛ لأيهنَّ صَدَنَ أنفسهنَّ بعفاهنَّ يَأْوُ صَدَنَ فَرُوجِهِنَّ بِالْحَفْظِ يُؤْ صَدَنَ أَزْوَاجِهِنَّ^(٢٣)، وصفوة قوله أن كسر الصاد يدلُّ على صيغة اسم الفاعل، وأنهنَّ فُنَّ بِالْإِحْصَانِ، وفتح الصاد يدلُّ على وقوع الإحصان عليهن.

ويتضح بعد هذا العرض أنَّ الوجه لذي ذكره المقداد السيوريُّ هو الوجه الذي ذكره أغلب من سبقوه، وإن كان عدد منهم غير مطلع على وجود قراءة بكسر الصاد في هذا الموضع تحديدًا أما العلماء الذين جاؤوا بعد المقداد السيوريُّ فلم تختلف توجيهاتهم كما ذكر، إذ إنَّ القراءتين لا تحتملان توجيه آخر سوى صيغتي اسم الفاعل واسم المفعول، وإن اختلفوا في تفاصيل لطيفة.

٣. السَّلَامُ وَالسَّلَام

في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ [سورة النساء ٩٤ / قال المقداد السيوريُّ: (وقرأ حمزة، وابن عامر (السَّلَام) بغير ألف، والباقون (السلام) بالألف، ومعناها واحد)]^(٢٤)، ففعل ما جعلنا نعتاد عليه، وعدَّ القراءتين بمعنى واحد، على الرغم من اختلاف دلالة (السَّلَام) و (السَّلَام)، ولم يذكر لنا هذا المعنى الواحد.

وهذا عرض لتوجيهات العلماء الذين سبقوا المقداد السيوريُّ؛ لغرض الموازنة بين توجيه المقداد السيوري وتوجيهات مَنْ سبَّقه في توجيه هاتين القراءتين.

قال الفراء: ((وقوله: ﴿لَا قَوْلُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ سَلَامٌ وَ مَنَا﴾ ذكروا أنه جُلسَلَامٌ على بعض سرايا المسلمين، فظنوا أنه عائد بالإسْدَامِ وليس بمسْفَقٌ تَلَّ. وقرأه العامة: السَلَام. والسَلَام: الاستسلام والإعطاء بيده))^(٢٥)، فالسلام بمعنى إلقاء التحية، والسَلَام بمعنى الاستسلام. وقال الطبري: ((قرأ ذلك عامة قراءة المكيين والمدنيين والكوفيين للسَّلَام) بغير ألف، بمعنى الاستسلام. وقرأ بعض الكوفيين والبصريين للسَّلَام) بألف، بمعنى التحية... والصواب من القراءة في ذلك عندنا: ﴿لَا قَوْلُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ﴾، بمعنى: من استسلم لكم فهذا عندنا لله بالتوحيد،

وأسلم واستسلم بمعنى واحد، أي دخل في الانقياد. كما تقول: أشتى الرجل إذا دخل في الشتاء، وأربع إذا دخل في الربيع.)) (٢٩)، فذكر أن (السلام) للتحية، و(السلم) للاستسلام والانقياد.

وقال الواحدي: ((وقرئ: (السلام)، فمن قرأ بالألف فله معنيان:

أحدهما: أن يكون السلام الذي هو تحية المسلمين، أي لا تقولوا لمن حياكم بهذه التحية: إنما قالها تعوذاً، فتقدموا عليه بالسيف لتأخذوا ماله، ولكن كفوا عنه، واقبلوا منه ما أظهره.

والثاني: أن يكون المعنى: لا تقولوا لمن اعتزلكم (وكف يده عنكم فلم يقاقلكم) لاسد

مؤمناً... وأصل هذا من السلامة؛ لأن المعتزل طالب للسلامة.

ومن قرأ (السلم) أراد الانقياد والاستسلام إلى المسلمين ومنه قوله: ﴿وَأَلْقُوا إِلَى اللَّهِ

يَوْمَئِذٍ السَّلَامَ﴾ [سورة النحل / ٨٧] أي: استسلموا، ولما يراد منهم)) (٣٠)، فبين أن قراءة

(السلام) تحتل معنيين: معنى التحية، ومعنى السلامة، و(السلم) تعني الاستسلام والانقياد.

وقال الزمخشري: ((وقرئ: (السلم) و (السلام)، وهما الاستسلام. وقيل: الإسلام. وقيل:

التسليم الذي هو تحية أهل الإسلام)) (٣١)، ويبدو من ظاهر قوله أنه يذهب إلى أن القراءتين

بمعنى واحد، وإن احتملتا معاً أكثر من معنى.

وقال ابن عطية: (((السلم) بتشديد السين وفتح اللام، ومعناه: الاستسلام، أي:

ألقي بيده واستسلم لكم، وأظهر دعوتكم، وقرأ بقية السبعة (السلام) يريد سلم ذلك المقتول على

السرية، لأن سلامه بتحية الإسلام مؤذن بطاعته وانقياده، ويحتمل أن يراد به الانحياز والترك،

قال الأخفش: يقال: فلان سلام إذا كان لا يخالط أحداً، وروي في بعض طرق عاصم (السلم)

بكسر السين وشده وسكون اللام وهو الصلح، والمعنى المراد بهذه الثلاثة يتقارب)) (٣٢).

وقال الفخر الرازي: ((في تَعَالَى: (وَلَا قَوْلُوا لِمَنْ أَلْقَىٰكُمْ) المبدأ) أراد

الانقيادَ وَاِسْتِسْلَامَ الْمُسْلِمِينَ، ومنه قوله: ﴿وَأَلْقُوا إِلَى اللَّهِ يَوْمَئِذٍ السَّلَامَ﴾ [٨٧]:

أي استسلموا للأمر، وقرئ السَّلَامَ بِالْإِفْخَالِمْ عَزَلِينَ أَحَدُهُنَّ يَوْمَ مَأْوَاهُ السَّلَامَ الَّذِي

يكون هو تحية المسلمين، أي لا تقولوا لمن حياكم بهذه التحية إنما قلها وذاً فتقدموا عليه

السبب فلأخذوا ماله ولكن كفوا واقبلوا منه ما أظهره. والثاني: أن يكون المعنى: لا تقولوا لغير

اعتزلكم هوذا يقاقلكم متؤو من أهدل هذان السلامة هؤو عالتزل لللب للسلامة)) (٣٣)، ولم يختلف قوله عما قاله الواحدي.

وقال العكبري: ((السلام م)) : بالألف لتجد هؤو قرا بفتح اللام من غير لب ، وبإسكانها مع كسرة السين وفتحها سو هو سلا م والصلح)) (٣٤)، فلم يأتي بما هو جديد.

وقال القرطبي: ((السلام م))، و(السلم) واحد، قاله البخاري. وقرأ بها كلها. واختار أبو عبيد القاسم بين لأم السلام و(خالفه أله النظر فقالوا السلام م) له أهد به ، تلاء بمعنى الانقياد التسليم، كما قال زعم ولى: ﴿فَأَلْقُوا السَّلَامَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِنْ سُوءٍ﴾ [سورة النحل: ٤١] السلام الاستسلام والانقياد. أي: لا تقولوا لمن ألقى بسلامه تس لم لكم وأظهر دعوتكم: لست مؤمنا. وقيل: السلام: قوله: السلام عليكم، وهو راجع إلى الأول لأن سلامه بتحيةة الإسلام مؤو ذن بطاعته وانقياده، ويحتمل أنر ادب لئلا ياز والتذك ((٣٥)، فعد القراءات الثلاث بمعنى واحد، ثم نقل آراء من سبقوه، ووصف من فضل قراءة (السلم) بأنه من أهل النظر؛ مما يدل على موافقته لهم.

وقال البيضاوي: ((وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَقَى إِلَيْكُمْ السَّلَامَ﴾ لمن حياكم بتحيةة

الإسلام. وقرأ نافع وابن عامر وحمزة السلم بغير الألف أي الاستسلام والانقياد وفسر به السلام أيضا لئلا تفسد و منا وإنما فعلت ذلك متعوذا)) (٣٦)، فالسلام بمعنى التحية ويحتمل الاستسلام والانقياد، والسلم الاستسلام والانقياد لا غير.

وقال أبو حيان الأندلسي ((م بِالْألفِ قَالَ الزَّجَّاجُ جُوزُ أَنْ كُونِي مَعَنَا نَتَيْدُ لِيْمِ ، وَيَجُوزُ أَنْ كُونِي مَعَنَا نَتَيْدُ سِلاومِ قَرْنِ أَفْوَعِ أَبُو نَعْوَامٍ مَزْوَةٌ أَبُو نَكْتِيرٍ مِنْ مَنِيْعٍ ضَرْبِ قَبِيْعٍ ، وَجَدَ بِلَيْدِ الْبَلَدِ فَذَلَعَهُ رَجُلٌ مِنْ أَصْدِقَائِهِ بِفَتْحِ الْوَيْدِ الْبَلَدِ مِنْ غَيْرِ الْوَيْدِ هُوَ الْوَيْدُ مِنْ تَسْلِيمِ الْوَيْدِ قَرْنِ أَبَانَ بْنِ يَدْعٍ رَجُلٌ مِنْ أَصْدِقَائِهِ مِنَ الْوَيْدِ سِدْرٌ كَالْوَيْدِ مِنْ الْوَيْدِ نَقِيْبُ الْوَيْدِ عَائِدَةٌ)) (٣٧)

وقال السمين الحلبي: ((فأما (السلام) فالظاهر أنه التحية. وقيل: الاستسلام والانقياد،

والسلام - بفتحهما - الانقياد فقط، وكذا (السلم) [الآية: ٢٠٨] بالكسر والسكون. والجحدري بفتحها (وسكون اللام)) (٣٨) فلم يبتعد عما ذكره الزجاج.

بعد هذا العرض لتوجيه المقداد السيوري وتوجيهات العلماء الذين سبقوه وعقد الموازنة بينها، والتأمل في التوجيهات جميعها يتضح أن توجيه المقداد السيوري كان قريبا من التوجيه الذي ذكره كل من: الزمخشري، والقرطبي، إذ ذكرا أن القراءتين بمعنى واحد أو قد يتحد معناهما.

وجدير بالذكر أن الالوسي ذكر أيضا أن القراءتين بمعنى واحد (٣٩)

ثانيًا: التوجيه الصرفي في الأفعال:

يَطَّوَعُ وَتَطَّوَعُ

في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الصِّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَفَ بِهِمَا وَمَنْ تَطَّوَعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴿١٥٨﴾﴾ [سورة البقرة / ١٥٨] قال المقداد السيوري: ((وأصل التطوع: التبرع، مطاع يطوع طَوْعًا (عَدًّا) تبرُّعًا، وقرأ حمزة، والكسائي يَطَّوَعُ (بالياء) وتشديد الطاء وسكون العين، والباقون بالتاء، وفتح العين على أنه فعل ماضٍ، وعلى الأول هو مضارع مجزوم بأداة الشرط)) (٤١)، فوجه قراءة (طَّوَعُ) على أن أصلها (طَّوَعُ) بصيغة المضارعة، ثم أدغمت التاء في الطاء. ووجه قراءة (طَّوَعُ) على أن الفعل ماضلًا، كما جزم الفعل المضارع في القراءة الأولى فمردّه إلى أنه فعل الشرط لأداة الشرط (مَنْ) وهو توجيه حسن بـ يَدٌ أنه ليس من مبتدعات المقداد السيوري إذ سبقه إليه عدد من العلماء، وسيوضح هذا جليًا عن طريق هذا العرض الذي يهدف إلى بيان مدى تأثير المقداد السيوري بمَن سبقه في توجيه هاتين القراءتين:

قال الفراء: ((تنصب على (جهة فعل). وأصحابه بدلالة حمزة (ومن يطوع) لأنها في مصحف بدلالة (يتطوع)) (٤١)، يبين وجه القراءتين، وذكر معهما دليلًا يعلّي من شأن قراءة (يطوع) إذ وردت في رسم مصحف عبد الله بن مسعود بإظهار التاء.

ووافق الطبري (ت ٣١٠ هـ) الفراء، وزاد عليه تفصيلًا إذ قال: ((اختلفوا في قراءة ذلك، فقراءته عامة قراء أهل المدينة والبصرة تَطَّوَعُ يَرُ (أ)، على لفظ المضى (ب) التاء) وفتح (العين). وقراءته عامة قراء الكوفيين (نَطَّوَعُ يَرُ (أ) ب) (الياء) (ج) (العين) وتشديد (الطاء)، بمعنى: ومن يَطَّوَعُ. وذكر أنها في قراءة عبد الله (رَطَّوَعُ) (د)، فقرأ ذلك أهل الكوفة، على ما وصفنا اعتبارًا بالذي ذكرنا من قراءة عبد الله -سوى أصم، فإنه وافق المدنيين- فشدوا (الطاء) طلبًا لإدغام التاء في الطاء. وكلتا القراءتين معروفة صحيحة متفقٌ معنيهما غيرُ مختلفين - لأن الماضي من الفعل مع حروف الجزاء بمعنى المستقبل فبأي القراءتين قرأ ذلك قارئٌ فمصيبٌ)) (٤٢)، ونلاحظ أنه نسب (طَّوَعُ) - بإظهار التاء - إلى عبد الله ابن

مسعود، في حين نسبها الفراء رسم مصحفه، وتابعهما كلٌّ من الزجاج (ت ٣١١ هـ) (٤٣)،
والنحاس (ت ٣٣٨ هـ) (٤٤)؛ والثعلبيُّ (ت ٤٢٧ هـ) (٤٥).

وفصل القول الواحديَّ (ت ٤٦٨ هـ)، وزاد في الأقوال من التفاصيل ما لم يذكرها من
سبقه، إذ نبصر في توجيهه ملمح الدلالة الصرفية وقد رجَّح إحدى القراءتين إذ قال: ((فيه
وجهان من القراءة:

أحدهما تطوُّع (علِّيَّ فَعَلْ مَا ضِيَّأُ وهذه القراءة تحتل أمرين:

أحدهما: أن يكون موضع تطوُّع مجزماً، وتجعل مَن) للجزاء، وتكون الفاء مع ما بعدها من
قوله ﴿نَاللَّهِ أَكْرَهُ لِيْمٌ﴾ في موضع جزم...

الثاني: أن لا تجعل مَن) للجزاء، ولكن تكون بمنزلة الذي، وتكون مبتدأً به، ولا موضع حينئذ
للفعل الذي هو تطوُّع (، والفاء مع ما بعدها في موضع رفع...

الوجه الثاني من القراية تطوُّع (بالياء وجزم العين، وتقديره تطوُّع الآنَّ التاء أُدغم في الطاء
لتقاربهما، وهذا حسن لأنَّ المعنى على الاستقبال، والشرط والجزاء الأحسن فيهما الاستقبال،
وإن كان يجوز أن تقول مَن أتالطعطيته، فتدوَّق الماضيهوقع المستقبل في الجزاء، الآنَّ
اللفظ إذا كان وافق المعنى كان أحسن)) (٤٦)، فأعطى لقراءة صيغة الماضي وجهين: يكون
الفعل في محل جزم في إحداهما، ولا محل له في الثانية، تبعاً لنوع مَن) التي تحتل الشرطية
والموصولة، وعدَّ صيغة المضارع أرجح؛ لأنه أنسب وأليق بأسلوب الشرط فضلاً عن الظفر
بدلالة الحال والاستقبال.

وقال ابن عطية (ت ٥٤٢ هـ): ((وقرأ قوم من السبعة وغيرهم (نَطَّوَّع) بالياء من
تحت على الاستقبال والشرط، والجواب في قوله (نَّ)، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم
تَطَّوَّع (على بابهِ في الماضي، فَنَ) على هذه القراءة بمعنى الذي، ودخلت الفاء في قوله:
فَنَ) للإبهام الذي في (نَ)) (وَاللَّيْهَامُ وَحْدَهُ غَيْرُ كَافٍ لِدُخُولِ الْفَاءِ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ دُخُولُ
الْفَاءِ عَلَى خَبَرِ الْأَسْمَاءِ الْمُوصُولَةِ؛ لِلإِذْنِ بِأَنَّ مَا بَعْدَهَا نَتِيجَةٌ لِمَا قَبْلَهَا، فَغَرَضُ الدُّخُولِ
دَلَالِيٍّ مَقْصُودٍ، وَلَيْسَتْ كُلُّ مَنَ) تَأْتِي بَعْدَهَا الْفَاءِ.

وقال العكبري (ت ٦١٦ هـ): (هـ) (تَطَوَّعَ) يُقْرَأُ عَلَى لَفْظِ الْمَاضِي، مَفْعَلٌ (ن) عَلَى هَذَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى الْأَذْيِ وَالْخَبَرِ فَعَلٌ (نِ اللَّاهِ) وَالْعَائِمُ حَذُوقٌ وَقَدِيرٌ هُ لَ (نِ)، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعَلٌ (نِ) شَرْطًا، وَالْمَاضِي بِمَعْنَى الْمُسْتَقْبَلِ .

وَقُرِئَ يَطَوَّعُ (ع) عَلَى لَفْظِ الْمُسْتَقْبَلِ، مَفْعَلٌ (ن) عَلَى هَذَا شَرْطًا غَيْرَ لِأَنَّهُ جُزْمٌ بِهَا، وَأَدْغَمَ التَّاءُ فِلِيطَاءً ((^{٤٨})، فَلَمْ يَخْرُجْ عَنْ حَيْزِ مَا ذَكَرَهُ سَابِقُوهُ.

وقال أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ): (هـ) (تَطَوَّعَ) فِعْلًا مَاضِيًّا هُنَا، وَفِي قَوْلِهِ فَمَنْ مَفْعَلٌ تَطَوَّعَ فِيهَا خَيْرٌ لِهٖ ﴿سُورَةُ الْبَقَرَةِ﴾ / غَايَةُ تَمَلُّهُ (نِ) أَلَيْسَ كُونِهِمْ عَزْمٌ عَلَى الْأَذْيِ تَمَلُّهُ أَنْ تَكُونُ شَرْطًا طَوَّعَ قَوْمًا مَأْوَى لَأَكْسِدَ أَيْ طَوَّعَ خِذَ أَوْ عَجَّازٌ وَمِثْلُ الشَّرِّ طَوَّعَ قَوْمًا مَأْوَى لَأَكْسِدَ أَيْ تَمَلُّهُ وَيَسُ فُلَيْي وَمَنْ هُوَ مَا نَصَدَ أَخْبِرُ لَطَامِي فَعُ وَبَلِي عِيسِدَ قَطَارِ فُلَانِ رَأَيْتَ يَوْمَ هِيَ قَرِءَ أَوْ أَمْنِ بَعْدَ وَقَرِءَ تَطَوَّعَ وَرِي طَوَّعَ وَأَعْدُ لِي تَطَوَّعَ، أَوْ عَدَّ بِدَالِ الْفَاءِ غِمٌّ ((^{٤٩}))

وقال السمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ) (طَوَّعَ) بِالْيَاءِ فِعْلًا مُضَارِعًا، وَقَرَأَهُ الْبَاقُونَ تَطَوَّعَ فِعْلًا مَاضِيًّا. فَأَمَّا عَلَى قِرَاءَتِهِمْ فَتَكُونُ مَفْعَلٌ (نِ) شَرْطِيَّةً لَيْسَ إِلَّا، لِعَمَلِ الْجُزْمِ . وَأَصْلُ طَوَّعَ . يَتَطَوَّعُ فَعْلٌ غِمٌّ عَلَى نَحْوِ مَا تَقَدَّمَ فِي طَوَّعَ (ف)، وَهِيَ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ فَعْلُ الشَّرْطِ عَلَى مَا هُوَ الصَّحِيحُ كَمَا تَقَدَّمَ تَحْقِيقُهُ ((^{٥٠})).

وعند الموازنة بين توجيه المقداد السيوري وتوجيهات من سبقه يتضح قرب الوجه الذي ذكره مع أغلب التوجيهات التي سبقته، ولكنه وجّه القراءتين من دون بيان الوجه الدلالي المقصود في كل قرارٍ بتقدير بالذكر أن العلماء الذين جاؤوا بعده وجّه عدد منهم القراءتين توجيهاً قريباً من الوجه الذي ذكره المقداد السيوري، ومنهم: الألويسي (ت ١٢٧٠ هـ) (^{٥١})، وابن عاشور (ت ١٣٩٣ هـ) (^{٥٢}).

عَدَدَاتٌ وَعَاقِدَاتٌ

في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيْبَهُمْ﴾ [سورة النساء / ٣٣] قال المقداد السيوري: (وَقُرِئَ عَقَدَتْ) (وَعَاقَدَتْ) (وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ) ((^{٥٣}))، فَعَدَّتِ الْقِرَاءَتَيْنِ تَدَلُّنَّ عَلَى الْمَعْنَى نَفْسَهُ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ صِيغَةَ فَعَلٍ لِيَخْتَلِفَ دَلَالَتُهَا الصَّرْفِيَّةُ عَنْ صِيغَةِ (فَاعِلٌ)، فَالْأُولَى صِيغَةُ الْفِعْلِ الْمَاضِي، وَتَقْيِدُ الْحَدُوثِ فِي الزَّمَنِ الْمَاضِي، أَمَّا الصِّيغَةُ (فَاعِلٌ)

فهي تفيد ما أفادته أختها وزيادة، فهي تفيد المشاركة. وهذا ما التفت إليه الطيبيّ إذ قال: ((اختلفت القراءة في قراءة ذلك. فقرأه بعضهم: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتِ أَيْمَانُكُمْ﴾، بمعنى: والذين قدّوا أيماناً كلهم بالحلف بينكم وبينهم. وهي قراءة عامّة تأييد الكوفيين. وقرأ ذلك آخرون: (والذين عاقدت أيمانكم) ، بمعنى: والذين عاقدت أيمانكم وأيمانهم الحلف بينكم وبينهم.

قال أبو جعفر: والذي نقول به في ذلك: إنهما قراءتان معروفتان مستفيضتان في قراءة أمصار المسلمين بمعنى واحد ... وذلك أن الذين قرأوا ذلك: (عاقدت)، قالوا: لا يكون قدّ الحلف إلا من فريقين ... على أن معنى ذلك أيمانكم أيماناً المعقود عليهم، وأن العقد إنما هو صفة للأيمان دون العاقدين الحلف ... وأما (عاقدت أيمانكم)، فإنه في تأويل: عاقدت أيماناً هو الأيمان هو الأيمان الحلف . فهما متقاربان في المعنى، وإن كانت قراءة من قرأ ذلك: (عاقدت أيمانكم) بغير (ألف)، أصح معنى من قراءة ن قرأه: (عاقدت)، والذي ذكرنا من الدلالة غنية في صفة الأيمان بالعقد، على أنها أيمان الفريقين من الدلالة على ذلك بغيره.)) (٥٤)، وكلامه لا يخلو من اضطراب فهو التفت إلى معنى المشاركة في صيغة (فاعل) ثم عدّهما بمعنى واحد، وعاد بعدها ليفرق بينهما، وعدهما بعدها متقاربتين، ولكن قراءة (عاقدت) أصح معنى.

وقال النحاس: ((والذين عاقدت أيمانكم أي بالحلف، وقرأ حمزة لا يوق قد آتت ما ذكروا ﴿﴾ أي بالحلف، وهي قراءة بعيدة لأن المعاقدة لا تكون إلاّ من اثنين فصاعداً فبابها فاعل، وقراءة حمزة تجوز على غموض من العربية يكون التقدير فيها والذين عقدتهم أيمانكم الحلف، وتعدّى إلى مفعولين، والتقدير: عقدت لهم أيمانكم الحلف، ثم حذف اللام مثل ﴿كَلِّلُوا هُمْ﴾ [سورة المطفين / ٣] أي: كالوا لهم، وحذف المفعول الأول؛ لأنه متصل في الصلّة)) (٥٥)، فأشار إلى معنى المشاركة، وفضل صيغة (فاعل) على صيغة (فعل)؛ لأن المعاقدة تستلزم المشاركة، ولا أجد ضرورة إلى التقدير الذي أوجبه بغير موجب في قراءة (عاقدت).

وقال السمرقندي: ((قرأ أهل الكوفة حمزة والكسائي وعاصم: والذين عقدت أيمانكم بغير ألف، والباقون بالألف. قال أبو عبيدة: والاختيار عاقدت بالألف؛ لأنه من معاقدة الحلف، فلا يكون إلا بين اثنين. ومن قرأ: عقدت، معناه عقدت لهم أيمانكم فأضمر فيها لهم)) (٥٦)، فلم يبتعد عمّا ذكره النحاس.

وقال الواحدي: ((واختلف القراء في قوله (أَقَدَتَ)، فقرأ أهل الكوفة (دَتَ) بالتخفيف من غير ألف، والباقون (أَقَدَتَ) بالألف. وهذا أشبه بهذا المعنى؛ لأن لكل نفر من المعاقدين يميداً على المخالفة، وجعل الأيمان في اللفظ هي المعاقدة، والمعنى على الحالفين الذين هم أصحاب الأيمان، فالمعنى: والذين عاقدت حلفهم أيمانكم. حذف الذكر للعائد من الصلة إلى الموصول. وهؤلاء الذين قرأوا في المفاعلة حملوا الكلام على المعنى، حيث كان من كل واحد من الفريقين يمين.

ومن عَرَقَدَتَ (ت) كان المعنى: عقدت حلفهم أيمانكم، كالأول، إلا أنهم حملوا على لفظ الأيمان، لأن الفعل لم يَسُدْ إلى أصحاب الأيمان في اللفظ، إنما أسند إلى الأيمان))^(٥٧)، فسار قريباً من مسار من سبقه.

وقال الفخر الرازي - بعد ذكر القراءتين - ((يأراء أقَدَتَ لِتَدُ لَالْمَةُ فَاَع لَةَ ع لَعِي قَدِ الدَّ لِفِمَالِ قَرَّ يَقِي نِ))^(٥٨)، ففضل صيغة المفاعلة بسبب إفادتها المشاركة.

وقال العكوي: ((رَأَ عَاقَدَتَ بِالْأَلْفِ وَالْمَفْعُولِ مَحْذُوفٍ؛ أَي: عَوَّدْتَهُمْ قَرّاً بِغَيْرِ أَلْفٍ وَالْمَفْعُولِ مَحْذُوفاً يَضَاهُ وَالْعَائِدُ تَقْدِيرُهُ: عَقَدْتَ لِفِهِمْ أَيْمَانُكُمْ. وَقِيلَ: التَّقْوِيرُ قَدَّتَ لِفِهِمْ ذَوُو أَيْمَانِكُمْ فَحَذَفَ الْمُضَافُ؛ لِأَنَّ الْعَائِدَ لِلْيَمِينِ الْحَالِفُونَ لَا الْأَيْمُنُ نَفْسَهَا))^(٥٩)، فاستبعد أن يكون الأيمان فاعلاً للفعل.

وقال القرطبي (ت ٦٧١ هـ) ((وَأَيْمَانُكُمْ بِغَيْرِ أَلْفٍ مِنْ كِبْشَةَ عَنْ حِزْبِ قَدَّتَ) بتشديد القاف على التثنية. والمشهور عن حيزب (دَتَ أَيْمَانُكُمْ) مخففة القاف، وهي قراءة عاصم والكسائي، وهي قراءة بعيدة، لأنَّ المعاقدة لا تكون إلا من اثنين فصاعداً، فبابها (ل))^(٦٠)، وكلامه قريب جداً مما ذكره النحاس، واستعمل أَلْفَاظَ النِّحَاسِ نَفْسَهَا.

بعد هذا العرض لتوجيهات العلماء الذين سبقوا المقداد السيوري يتضح أنه تفرد بذكر هذا التوجيه، فهو عد القراءتين بمعنى واحد، ولم يلتفت إلى معنى المشاركة الذي ذكره من سبقه، وربما مرد ذلك إلى أن الأصل في القراءات عنده أن يتحد معناها فتورد الطبري بين عدَّهما بمعنى واحد، وإفادة المشاركة في قراءة عاقدتم.

٣. لمستم ولامستم

في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [سورة النساء / ٤٣] ذكر المقداد السيوري قراءة الكسائي (لمستم) بدلاً من (لامستم) وقال: ((واللمس والملامس كنايةتان عن الجماع)) (٦١)، ويبدو أنه يعد القراءتين بمعنى واحد، وهو ما فعله مع قراءتي (عقدت) و (عاقدت).

وفيما يأتي عرض لتوجيهات العلماء الذين سبقوا المقداد السيوري :

قال أبو عبيدة: ((اللماس النكاح: لمستم، ولامستم أكثر)) (٦٢)، ويبدو أنه أيضاً يعدُّ القراءتين بمعنى واحد، بيد أن استعمال (لامس) أكثر من استعمال (لمس).

وقال الطبري: ((اختلفتِ الرِّقَّةُ في قراءة قوله: (أو لامستم النساء)).

فقرأ ذلك عامة قرأة أهل المدينة وبعض البصريين والكوفيين لأو (سُتْمُ) بمعنى: أو ملستُ نساءً ولستم سد نكم.

وقرأ ذلك عامة قرأة الكوفيين: (أو لمستم النساء) بمعنى: أو لمستم، أنتم أيها الرجال، نساءكم. وهما قراءتان متقاربتا المعنى؛ لأنه لا يكون الرجل لامساً امرأته إلا وهي لامستُه. ف (اللمس) في ذلك يدلُّ على معنى (للأماس)، و(اللماس) على معنى (اللمس) من كل واحد منهما صاحبه. فبأي القراءتين قرأ ذلك القارئ فمصيب؛ لاتفاق معنييهما.)) (٦٣)، فذهب إلى أن صيغة (لامس) تفيد المشاركة، والمشاركة هنا من الرجل والمرأة، على خلاف (لمس) التي تفيد قيام الرجل بالفعل، وإن كان لمس الرجل لزوجته ينتهي إلى حصول الملامسة منها بصورة عرضية.

وقال العكبري: ((لو (سُتْمُ) يُقْرَبُ غَايِرَ الْأُفِّ بِالْأُفِّ هُ بِمَاءِ نَوَى لَأَقْبَلِي سُدَّتُمْ مَدَاوِنَ الْجِمِّ مَالِحُو سُدَّتُمْ لَجِمَ أَع)) (٦٤)، فهو يذهب إلى اتحاد معناهما، وينقل بعدها قولاً مفاده: (لامس) لما هو دون الجماع، و(لمس) للجماع، ولا يخلو هذا القول من غرابة، ولا سيما إذا ما أخذنا بالحسبان أن صيغة المفاعلة قد تفيد المشاركة من الطرفين، ولا تفيد صيغة (فعل) هذا المعنى.

وقال القرطبي: ﴿أ حمزة والكسائي سد (تُم) وفي معناه ثلاثة أقوال: الأولى: أن يكون للمستمع جُم . الثلاني: تأشُر: بُتُم . الثالث: يجم الأمر بين جيعاً . لإم (سد تُم) بمعناه عند أكثر النَّاس، لإي أنه حكي عن محمد بن يزيد أنه قال: الأولى في اللغة أن يكون (سد تُم) بمعنى قبلتم أو نظير ه؛ لأكل واحدٍ منهمطلاً . قاله: سد (تُم) بمعنى وغشيتهم سد تُم، وليس للمرأة في هذَل (٦٥)، ففصل أكثر من سابقه، وأعطى للمس ثلاثة معان، وعدَّ لامس بمعنى المماسه. وقال في موضع آخر: ((فإن قيل: مَسَّة مِ رَأْيِ فَاعِ لَوْهٍ، لِأَكُونَ إِلامًا رَأْيِ نِ، وَ اللامُ سٌ بِالْيَدِ إِذْ مَيَّوْكَ مِنْ وَجِدٍ، فَتَلْبَقُ رُلًّا مَسَّة هِيَ الْجَمَاعُ. قُلْنَا لِلْمُؤَدَّةِ قُتْضَاهَا النِّقَاءُ الْبَشَرِيِّنِ سَ لَوْهٌ كَانَ ذَلِكَ مِنْ وَاحِدٍ أَوْ مِنْ لَثَمَيْنِ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يُؤَدِّفُ سٌ وَوَلِيٌّ . جواب آخر: وهوانٌ الملامسة قد تكون من واحد، ... فإن قيل لمَّا ذكر اللامه سبحانه سبب الحدث، وهو المجهين الغائط ذكر سبب الجنابة وهو الملامسة فيبَّ ن حكم الحدث والجنابة عندَ عدم الماء، كما فُأد بَيان حكمهما عند وجود الماء. قلنا: لا ننعَم لَ اللَّظْفِ عَلَى الْجَمَاعِ وَاللَّامِ سٌ، وَيُفُّ الْحَكَمِينَ كَمَا نَ أ. وَقَدْ قَرِئَ (تُم) كَمَا ذَكَرْنَا)) (٦٦)، فُأدَّ مَعْنَى الْمَشَارَكَةِ فِي طَرِيقَيْنِ.

وقال البيضاوي: ﴿لأَم (سد تُم النساءَ أو ماستم بشرتهن ببشرتك، وبه استدل الشافعي على أن اللبس ينقض الوضوء. وقيل: أو جامعتموهن. وقرأ حمزة والكسائي هنا وفي المائدة (لمستم) ، واستعماله كناية عن الجماع أقل من الملامسة)) (٦٧)؛ فذهب إلى أن استعمال (لمس) للمجاعة أقل من استعمال (لامس)، وهذا يتوافق مع الدلالة الصرفية لصيغتي (فعل) و(فاعل)، ففاعل تفيد المشاركة، وهي بهذا أقرب إلى معنى الجماع من صيغة (فعل).

وقال السمين الحلبي: ((وقرأ الأخوان هنا وفي المائدة (سد تم) والباقون: (لامستم) فقيل: ﴿لَاعِل) بِمَعْنَى عَ لَ، وَقِيلَ لَمْ سَ جَامِعَ لَامِ سَ لَمَّا دُونَ الْجَمَاعِ.)) (٦٨).

ويتضح بعد هذا العرض أن الوجه الذي ذكره المقداد السيوري كان قريباً من الوجه الذي ذكره العكبري، فالعكبري ح بكون القراءتين بمعنى واحد، وإن نقل بعدها قولاً بخلافه.

نتائج البحث

بعد صحبة المقداد السيوري ومرافقته الممتعة، وبعد الاطلاع على توجيهاته لصفحة للقراءات القرآنية توصلت إلى مجموعة من النتائج، من أهمها:

١. اتضح أن علماء الحلة ومنهم المقداد السيوري - لم يتحدثوا عن التوجيه بوصفه مصطلحاً للغويّ يولوا الجانب النظري شطراً من عنايتهم، ولكن من قلب صفحات كتبهم يجد فيها المزيد من التوجيهات السديدة، وكان ابن إدريس سابقاً في هذا الميدان.

٢. اتضح أن المقداد السيوري وجّه القراءات القرآنية توجيهاً صرفياً في ستة مواضع، تقاسمتها الأسماء والأفعال مناصفة، وله توجيهات صوتية ونحوية ودلالية يضيق المقام عن ذكرها في هذا البحث الذي اختصّ بالجانب الصرفي فقط.

٣. تبين أن تطبيقات المقداد السيوري العملية للتوجيه تشهد له بالبراعة وطول الباع، فهو يذكر أصوب التوجيهات ويعضدها بحجج مقنعة تدل على سبر أغوار اللغة والخوض في غمارها.

٤. بيّن المقداد السيوري أصل الكلمة التي اختصت بها القراءة، وضبطها في عدد من المواضع، وبيّن موقعها الإعرابي في عدد من المواضع، ولا يخفى على القارئ العلاقة بين البنية الصرفية والموقع النحوي.

٥. أول السليويّات الدلالة الصرفية اهتماماً كبيراً، وأوضح دلالة كل من القراءتين، وحاول في أكثر المواضع أن يرجع القراءتين إلى معنى عام واحد.

٦. تصحّ القراءة عنده؛ لموافقته لسنن العرب في كلامها، فيستقيم التوجيه عنده، إذا لم تخرج القراءة عمّا جرت عليه لهجة فصيحة من لهجات العرب، وكان المقداد السيوري عالمًا بلهجات العرب.

٧. قد تتدافع القراءات عنده في موضع واحد، إلا أنه يقف منها موقف العالم المتبحر بأصول اللغة والدين، فيعرض لكل قراءة توجيهها.

٨. ظهر أنه أفاد ممن سبقه في توجيهاته في مواضع، إلا إنه انماز برقي عرضه وجمال سرده، ديدنه التيسير على من قرأ. وقد أجاد أيما إجادة في عرض آراء من سبقه، ولم يكتف بالعرض بل ناقش تلك الآراء، وضعّف ما يدخله الوهن منها، وأيّّد ما يستحق التأييد، وشفع مناقشته بأدلة مفحمة وحجج متينة.

الهوامش

- ^١ - مقاييس اللغة، مادة: (وجه): ٦ / ٨٨ - ٨٩ .
- ^٢ - يُنظر: لسان العرب، مادة: (وجه) : ١٥ / ٢٢٦ .
- ^٣ - لسان العرب، مادة: (وجه) : ١٥ / ٢٢٦ .
- ^٤ - يُنظر: التوجيه النحوي للقراءات القرآنية عند السخاوي في كتابه فتح الوصيد في شرح القصيد / ٣ .
- ^٥ - كنز العرفان في فقه القرآن: ٢ / ١٠٣ .
- ^٦ - معاني القرآن: ١ / ٢٥٦ .
- ^٧ - مجاز القرآن: ١ / ١١٧ .
- ^٨ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ٧ / ٥٦٨ .
- ^٩ - بحر العلوم: ١ / ٢٨٢ .
- ^{١٠} - يُنظر: الكشاف: ١ / ٤٧١ .
- ^{١١} - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٢ / ١٠ .
- ^{١٢} - مفاتيح الغيب: ٩ / ٤٩٦ .
- ^{١٣} - التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٣٣٠-٣٣١ .
- ^{١٤} - أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٢ / ٦٠ .
- ^{١٥} - البحر المحيط في التفسير: ٣ / ٥١٧ .
- ^{١٦} - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣ / ٥٨١-٥٨٢ .
- ^{١٧} - المصدر نفسه: ٣ / ٥٨٢ .

- ١٨ - كنز العرفان في فقه القرآن: ٢ / ١٦٧.
- ١٩ - معاني القرآنوا عرابه: ٢ / ٣٥.
- ٢٠ - نُظر: معجم الفراءات: ٢ / ٤٨.
- ٢١ - التفسير البسيط: ٦ / ٤٣٢.
- ٢٢ - التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٣٤٥ - ٣٤٦.
- ٢٣ - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٣ / ٦٤٥.
- ٢٤ - كنز العرفان في فقه القرآن: ١ / ٣٨٥.
- ٢٥ - معاني القرآن: ١ / ٢٨٣.
- ٢٦ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ٩ / ٨٢.
- ٢٧ - معاني القرآنوا عرابه: ٢ / ٩٢.
- ٢٨ - إعراب القرآن: ١ / ٢٣٣ - ٢٣٤.
- ٢٩ - بحر العلوم: ١ / ٣٢٩.
- ٣٠ - التفسير البسيط: ٧ / ٤٢.
- ٣١ - الكشاف: ١ / ٥٥٢.
- ٣٢ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ٢ / ٩٦.
- ٣٣ - مفاتيح الغيب: ١١ / ١٨٩.
- ٣٤ - التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٣٨٢.
- ٣٥ - الجامع لأحكام القرآن: ٥ / ٣٣٨.
- ٣٦ - أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٢ / ٩١.
- ٣٧ - البحر المحيط في التفسير: ٤ / ٣٢.
- ٣٨ - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٤ / ٧٤.
- ٣٩ - روح المعاني: ٣ / ١١٤.
- ٤٠ - كنز العرفان في فقه القرآن: ١ / ٣١٣.
- ٤١ - معاني القرآن: ١ / ٩٥.
- ٤٢ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ٣ / ٢٤٧.
- ٤٣ - معاني القرآنوا عرابه: ١ / ٢٣٤ - ٢٣٥.
- ٤٤ - نُظر: إعراب القرآن: ١ / ٨٦.
- ٤٥ - نُظر: الكشف والبيان عن تفسير القرآن: ٢ / ٢٨.

-
- ٤٦ - التفسير البسيط: ٣ / ٤٤١ - ٤٤٣ .
- ٤٧ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ١ / ٢٣٠ .
- ٤٨ - التبيان في إعراب القرآن: ١ / ١٣٠ - ١٣١ .
- ٤٩ - البحر المحيط في التفسير: ٢ / ٦٨ .
- ٥٠ - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٢ / ١٩٢ .
- ٥١ - نُظِر: روح المعاني: ١ / ٤٢٥ .
- ٥٢ - نُظِر: التحرير والتتوير: ٢ / ٦٥ .
- ٥٣ - كنز العرفان في فقه القرآن: ٢ / ٢٨٩ .
- ٥٤ - جامع البيان: ٨ / ٢٧٢ - ٢٧٣ .
- ٥٥ - إعراب القرآن: ١ / ٢١١ .
- ٥٦ - بحر العلوم: ١ / ٢٩٩ .
- ٥٧ - التفسير البسيط: ٦ / ٤٨١ .
- ٥٨ - مفاتيح الغيب: ١٠ / ٦٨ .
- ٥٩ - التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٣٥٣ .
- ٦٠ - الجامع لأحكام القرآن: ٥ / ١٦٧ .
- ٦١ - كنز العرفان في فقه القرآن: ١ / ٥٢، ويُنظر: ١ / ٥١ .
- ٦٢ - مجاز القرآن: ١ / ١٢٨ .
- ٦٣ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن: ٨ / ٤٠٦ .
- ٦٤ - التبيان في إعراب القرآن: ١ / ٣٦١ .
- ٦٥ - الجامع لأحكام القرآن: ٥ / ٢٢٣ .
- ٦٦ - الجامع لأحكام القرآن: ٥ / ٢٢٥ .
- ٦٧ - أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ٢ / ٧٦ .
- ٦٨ - البحر المحيط في التفسير: ٣ / ٦٥٣ .